

تحرك عاجل

أفرجوا عن قاضي معتقل تعسفيًا

اعتقلت عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الحوثي تعسفيًا عبد الوهاب محمد قطران، وهو قاضي يمني ينتقد سلطات الأمر الواقع الحوثية، إذ اقتحمت منزله بصنعاء في 2 يناير/كانون الثاني 2024، ووجهت تهديدات إليه ولأفراد أسرته، واستجوبتهم لساعات طويلة دون حضور محامٍ معهم. وتعرض القاضي بعد ذلك للإخفاء القسري لمدة ثلاثة أيام، ووضِع في الحبس الانفرادي بأحد مراكز احتجاز جهاز الأمن والمخابرات التابعة للحوثيين في صنعاء، وحرِم من حقه في الاستعانة بمحامٍ. يجب الإفراج عن القاضي على الفور دون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مَناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المتحدث باسم حركة أنصار الله محمد عبد السلام

إكس: @abdusalamalah

البريد الإلكتروني: mdabdalsalam@gmail.com

السيد محمد عبد السلام،

تحية طيبة وبعد...

منذ 2 يناير/كانون الثاني 2024، تحتجز قوات الأمن والمخابرات الحوثية تعسفيًا القاضي عبد الوهاب محمد قطران، وهو من أشد منتقدي سياسات سلطات الأمر الواقع الحوثية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وأعتقل القاضي بعد يومين من كتابة منشور عبر أحد حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، وجه فيه انتقادات إلى الحوثيين. وبعد اعتقاله، تعرض القاضي للإخفاء القسري لمدة ثلاثة أيام قبل أن يوضع في الحبس الانفرادي بأحد مراكز احتجاز جهاز الأمن والمخابرات في صنعاء، وحرِم من حقه في الاستعانة بمحامٍ.

ووفقًا لما قاله أحد أبنائه، اقتحم أفراد من قوات الأمن والمخابرات الحوثية منزلهم في شارع الزراعة بصنعاء

في الساعة العاشرة تقريبًا من صباح يوم 2 يناير/كانون الثاني 2024، دون إظهار أي مذكرة. وهددوا القاضي وأسرته ووجهوا بنادقهم نحو أبنائه وكنبلوا أيديهم، ثم احتجزوا القاضي وأبنائه في مركبات عسكرية منفصلة لساعات. وفتش أفراد قوات الأمن والمخابرات منزل القاضي، وصادروا هواتف الأسرة النقالة وحواسيبها المحمولة ووثائقها الخاصة. واحتجزوا زوجة القاضي وشقيقتها وابنته داخل غرفة، ثم أرغموا زوجته على توقيع محضر استجواب دون أن يتسنى لها قراءته. وأعتقل القاضي بعد ذلك في نحو الساعة الخامسة والنصف مساءً، بينما أُفرج عن أبنائه الثلاثة. ووفقًا لما ذكره أحد أبنائه، حينما أفرجت قوات الأمن والمخابرات عنه من المركبة العسكرية، رأى سيارة ممتلئة بزجاجات مشروبات كحولية تُعرض أمام سكان الحي وكأنه عُثر عليها في منزل القاضي لتبرير اعتقاله، إذ يُجرّم قانون العقوبات اليمني تصنيع المشروبات الكحولية وشربها.

تعرّض القاضي بعد ذلك للإخفاء القسري لمدة ثلاثة أيام، إلى أن أكدت السلطات لأسرته أنه مُعتقل بمركز احتجاز جهاز الأمن والمخابرات في صنعاء. وسُمح لأحد أبنائه بزيارته لمدة وجيزة مرتين في 6 و28 يناير/كانون الثاني. وخلال الزيارة الأخيرة التي استغرقت أقل من دقيقة واحدة، قال القاضي لابنه: "أنا ميت". ويجدر الإشارة إلى أنه منذ اعتقاله، حُرِم القاضي من حقه في الاستعانة بمحامٍ.

لذا نحثُّ سلطات الأمر الواقع الحوثية على الإفراج عن القاضي عبد الوهاب محمد قطران على الفور ودون أي شرط أو قيد، إذ إنه معتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وريثما يُفرج عنه، يجب على السلطات أن تضمن حمايته من التعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة السبل أمامه للحصول على تمثيل قانوني والاتصال على نحو منتظم بأسرته وتوفير الرعاية الصحية الكافية له.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

كان القاضي عبد الوهاب محمد قطران يُعارض على نحو صريح سلطات الأمر الواقع الحوثية. حيث نشر تغريدات عديدة على منصة إكس (تويتر سابقاً) انتقد فيها انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الحوثيون والسياسات التي ينتهجونها، بما في ذلك هجماتهم البحرية في البحر الأحمر. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، نشر عبر حسابه على منصة إكس أن الـ30 مليون يمني لم يفوضوا الحوثيين بمحاربة الولايات المتحدة. ووفقاً لما ذكره أحد أبنائه، تلقى القاضي بعد ذلك العديد من التهديدات من شخصيات تنتمي إلى الحوثيين.

وبعد اعتقاله، قدّمت أسرته شكاوى رسمية إلى مجلس القضاء الأعلى والبرلمان ووزارة حقوق الإنسان، مطالبة بالإفراج عنه، لكنها لم تتلقَ أي رد حتى اليوم.

وينتهك الاعتقال التعسفي قانون الإجراءات الجزائية اليمني والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تُعدّ اليمن دولة طرف فيه. ويحق للقضاة أيضاً التمتع بالحقوق في حرية التعبير والمعتقد والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. إذ تنص المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية على أنه: "وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لأعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع".

ويمنح قانون السلطة القضائية اليمني لسنة 1991 القضاة ضمانات إضافية للحماية القانونية من مجلس القضاء الأعلى. ووفقاً لما ذكرته محامية القاضي، أخبرهم النائب العام في 10 فبراير/شباط أن ضمانات الحماية القانونية قد رُفِعت عن القاضي ولكن بعد اعتقاله، ما يُعد انتهاكاً للمادة 87 من قانون السلطة القضائية اليمني التي تنص على أنه "لا يجوز القبض على القاضي أو حبسه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن من مجلس القضاء الأعلى".

وقام جميع أطراف النزاع في اليمن، من بينها سلطات الأمر الواقع الحوثية والحكومة المُعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي، باعتقال الأشخاص تعسفاً، وإخفائهم قسراً، ومضايقتهم، وتعريضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومقاضاتهم في محاكمات جائرة.

ومنذ 2015، وثقت منظمة العفو الدولية حالات العشرات من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين وأبناء الطائفة البهائية وغيرهم آخرين أُعتُبروا مُعارضين أو منتقدين، إذ تعرّضوا على أيدي سلطات الأمر الواقع الحوثية للاعتقال التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والإخفاء القسري، والمحاكمات الجائرة التي اشتملت على تطبيق عقوبة الإعدام. وقد أُستُهدِفوا جميعاً إما بسبب عملهم كصحفيين أو ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حقوقهم في حرية التعبير والمعتقد وتكوين الجمعيات أو

الانضمام إليها.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 12 نيسان/أبريل 2024
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عبد الوهاب محمد قطران (صيغ المذكر)